

## قرار المدير العام رقم (15) لسنة 2022م بشأن إعفاء و تكليف عامل بمهام

### السيد/ المدير العام :-

\* بعد الاطلاع على القانون رقم 2010/23م بشأن النشاط الاقتصادي.  
\* وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.  
\* وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.  
\* على قرار رئيس مجلس إدارة الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة رقم (10) لسنة 2008م بتأسيس شركة بريد ليبيا.  
\* وعلى النظام الأساس لشركة بريد ليبيا الصادر بقرار رئيس مجلس إدارة الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة رقم (23) لسنة 2008م.  
\* وعلى قرار رئيس مجلس إدارة الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة رقم (17) لسنة 2012م باعتماد اللائحة الإدارية.  
\* وعلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (16) لسنة 2014م بشأن تعديل الهيكل التنظيمي والتقسيمات الإدارية للشركة.  
\* وعلى قرار الجمعية العمومية للشركة رقم (1) لسنة 2020م بشأن تعيين مجلس إدارة الشركة.  
\* وعلى قرار مجلس الإدارة رقم (3) لسنة 2021م بشأن تكليف بمهام.  
\* وعلى كتاب السيد/ مدير إدارة الموارد البشرية / المكلف رقم 206-9-2 بتاريخ 2021/12/20م.  
\* وعلى كتاب السيد/ المدير العام رقم م.م.ع 1-0-754 بتاريخ 2021/12/23م بشأن الموافقة علي تكليف.  
\* وعلى كتاب السيد/ مدير مكتب شؤون مجلس الإدارة رقم 811/1/1/25 بتاريخ 2021/12/28م والمتضمن تعليمات السيد/ رئيس مجلس الإدارة والتي تقضي بالموافقة علي المقترح.  
\* على كتاب السيد/ مدير مكتب المدير العام رقم م.م.ع 2-1-867 بتاريخ 2021/12/29م بشأن تعليمات السيد/ المدير العام والتي نقضي بإصدار قرار.  
\* ولمقتضيات مصلحة العمل.

### ق ر ر

- مادة (1)**  
يم بموجب أحكام هذا القرار إعفاء السيد/ احمد نوري الزروق العامل بالإدارة المالية من مهام رئيس قسم الميزانية و التكاليف .
- مادة (2)**  
يكلف السيد/ باسم عبدالله المقدمي العامل بالإدارة المالية بمهام رئيس قننم الميزانية و التكاليف .
- مادة (3)**  
تتولي إدارة الموارد البشرية تسوية الوضع الوظيفي للمعنيين وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .
- مادة (4)**  
يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغي كل حكم يخالفه، وعلى المتباطئين بأحكامه التقيد به وتنفيذه.

أ. سامي السالنج الغزوي  
المدير العام



صدر بتاريخ: 10/12/2022م  
ب. محمد مراد /المكتب القانوني